دور القروض الفلاحية في تطوير إنتاج الحبوب والخضروات وتربية الدواجن: دراسة حالة بنك BADR بولاية أدرار خلال الفترة (2014–2019)

The Role Of Agricultural Loans In Developing Grain And Vegetable Production And Poultry Farming : A Case Study Of BADR Bank In The State Of Adrar During The Period (2014-2019)

ميموني بلقاسم[1]، خوالد أبوبكر[2]*

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة أدرار، الجزائر mimounibadr3@gmail.com

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة عنابة، الجزائر aboubaker.khoualed@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/27 **تاريخ القبول: 2020/05/12**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القروض الفلاحية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أدرار خلال الفترة (2014–2019)، وذلك نظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الجزائر باعتباره من القطاعات التي تراهن عليها الدولة لتحقيق التنويع الاقتصادي، لذا كان لا بد من البحث عن الآليات والسبل الكفيلة بتوفير التمويل الكافي لهذا القطاع عن طريق صيغ تمويل بنكية بفوائد مدعّمة من طرف الدولة تخص جميع الأنشطة الفلاحية والريفية.

وقد تم التوصل إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أدرار ساهم بشكل كبير في تمويل المستثمرات الخاصة باستصلاح الأراضي الفلاحية لا سيما المتعلقة بزراعة الحبوب، حيث ترتفع المساحة المستصلحة من سنة لأخرى وهو ما من شأنه زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الأساسية، أما فيما يخص زراعة الخضروات وتربية الدواجن فقد عرفت تذبذبا ملحوظا خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: القرض الفلاحي، القطاع الفلاحي، قرض الرفيق، قرض التحدي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تصنيف JEL: G21، Q14

Abstract:

This study aims to highlight the role of agricultural loans in financing the agricultural sector in Algeria through a case study of the Agricultural and Rural Development Bank of Adrar state during the period (2014-2019), given the great importance the agricultural sector occupies in Algeria as one of the sectors that the state is speculating on achieving economic diversification. therefore, it was necessary to search for mechanisms and ways to provide adequate financing for this sector through bank financing formulas with benefits supported by the state for all agricultural and rural activities.

The study concluded that the Agricultural and Rural Development Bank of the state of Adrar contributed significantly in the financing of investments for the reclamation of agricultural lands, especially those related to growing grain, as the reclaimed area increases from year to year, which would increase production and achieve self-sufficiency from this basic material, as for the cultivation of vegetables and the farming poultry, there was a marked fluctuation during the study period.

Key Words : Agricultural Loan, Agricultural Sector, El-Rafik Loan, El-tahadi Loan, BADR.

JEL Classification: G21, Q14.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تؤدي البنوك دورا هاما في الحياة الاقتصادية لأي بلد، لكونها تقوم بتعبئة المدخرات المالية في المجتمع وتوظفها في أنشطة اقتصادية مختلفة وفق معايير معيّنة في إطار السياسة الاقتصادية العامة للبلد، إضافة إلى توفير فرص عمل جديدة، ناهيك عن مختلف الأدوار التي تلعبها البنوك اليوم، حيث أضحت بمثابة اللّبنة الأساسية التي تبنى عليها كافة مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وتزخر الجزائر بإمكانيات فلاحية هائلة ومتنوعة مما يجعل فرص تحقيق الاكتفاء الذاتي ممكنة، بل تحتاج فقط لرؤية إستراتيجية وتثمين لهذه الإمكانيات في إطار السياسة الفلاحية العامة المنتهجة، كما يشكل القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات التي تراهن عليها الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي وتنويع الصادرات، خاصة في ظل استمرارية انخفاض أسعار البترول منذ سنة 2014 في إطار ما يسمى بالأزمة النفطية العالمية من جهة، وتواصل انخفاضه إلى مستويات قياسية لم يشهد لها العالم مثيلا منذ بداية سنة 2020 إلى يومنا هذا بفعل تداعيات الجائحة الصحية العالمية الراهنة "فيروس كورونا (COVID-19)" من جهة أخرى.

1.1 مشكلة البحث:

إن القطاع الفلاحي الجزائري اليوم في أمس الحاجة إلى تمويل فعّال سواء كان تمويلا ذاتيا أو خارجيا يتم من خلال عدة أطراف أبرزها البنوك، وهذا من أجل الوصول لتحقيق التنمية الفلاحية المنشودة وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في كثير من المحاصيل الزراعية، ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك العمومية المتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال تقديمه لجملة من القروض سواء الاستثمارية منها أو الاستغلالية، ومن أهمها قرض التحدي وقرض الرفيق.

من خلال ما سبق سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

– ما مدى مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل النشاط الفلاحي (زراعة الحبوب، زراعة الخضراوات، تربية الدواجن) بولاية أدرار خلال الفترة (2014–2019) ؟

2.1 فرضية البحث:

للإجابة على مشكلة الدراسة تم الانطلاق من الفرضية الرئيسية التالية:

– لقد ساهمت القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوير محاصيل الحبوب والخضراوات ونشاط تربية الدواجن بولاية أدرار خلال الفترة (2014-2019).

3.1 أهمية وأهداف البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الحاجة إلى تناول أهم القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي، والتي تعتبر بمثابة دعم مالي للفلاحين وللمؤسسات التي تنشط في هذا القطاع الحسّاس الذي تراهن عليه الدولة ليكون من القطاعات البديلة لقطاع المحروقات مستقبلا.

كما يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمّها:

– الكشف عن ماهية القروض الفلاحية، طبيعتها، شروط نجاحها، ودورها في ترقية الأنشطة الفلاحية؛

- الوقوف على أهم القروض الاستثمارية والاستغلالية التي وضعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتطوير القطاع الفلاحي؛
- إبراز مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دعم وتمويل المشاريع الفلاحية بولاية أدرار وبالتحديد أنشطة زراعة الحبوب والخضرارات وتربية الدواجن.
- لفت انتباه الباحثين لأهمية هذا الموضوع الحيوي واستكمال إجراء دراسات وأبحاث مستقبلية فيه تسهم في ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر مستقبلا.

4.1 منهج البحث ومصادر الحصول على المعلومات:

بغرض الإجابة عن الإشكالية السابقة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع.

أما فيما يخص الأدوات والطرق العلمية المتعلقة بجمع المعلومات فقد تم الاعتماد أساسا على:

أ. المسح الأكاديمي للأبحاث والدراسات السابقة المتصلة بموضوع البحث المتاحة في المكتبات وعبر شبكة الإنترنيت باللّغتين العربية والانجليزية.

ب. البيانات الميدانية التي تم جمعها من المجمّع الجهوي للإستغلال (BADR) من تقارير سنوية، مجلات البنك، الوثائق الداخلية، الموقع الالكتروني، الملاحظة، المقابلة المباشرة مع نائب مدير المجمّع، ...، وغيرها.

2. الدراسات السابقة:

عبر المسح المكتبي واستخدام شبكة الإنترنت تم التوصل إلى مجموعة واسعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث أو تقاطعت معه بشكل كبير، نوجز أبرزها وأحدثها كما يلي:

1.2 الدراسات العربية:

1.1.2 دراسة (محمود، 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي بالسودان، ولتحقيق الهدف السابق الذكر أجرى الباحث دراسة حالة ببنك الشمال الإسلامي خلال الفترة (2005–2008)، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها ارتفاع حجم الاعتمادات المخصصة للتمويل الزراعي في بنك الشمال الإسلامي عاما بعد عام، وإسهامه بشكل فعّال في تمويل الأنشطة الزراعية بالسودان مقارنة مع غيره من البنوك.

2.1.2 دراسة (بوطورة وزغلامي، 2017)

سعت هذه الدراسة عموما إلى توضيح الدور الذي تلعبه مختلف آليات تمويل القطاع الفلاحي في دعمه وتطويره من خلال دراسة حالة ولاية تبسة، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قامت الباحثتان بتحليل: التمويل الفلاحي الحكومي، التمويل الفلاحي البنكي (BADR)، التمويل الفلاحي عبر الوكالات المتخصصة (ANDI, ANSEJ, ANJEM) بولاية تبسة، وقد خلصت الدراسة إلى فعالية مختلف آليات التمويل الثلاثة في ترقية القطاع الفلاحي بولاية تبسة مع تسجيل عدة تحديات أبرزها انخفاض الطلب على الاستثمار في القطاع الفلاحي.

3.1.2 دراسة (محمد، 2008)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه القروض الزراعية في نمو وتحفيز الفرص الاستثمارية الزراعية في العراق، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قام الباحث بتحليل مجموعة من الإحصائيات الخاصة بالقطاع الزراعي العراقي إضافة إلى قروض المصرف الزراعي التعاوني خلال الفترة (2000-2015)، وقد أثبتت الدراسة في الأخير أثر القروض الزراعية في زيادة الاستثمار والإنتاج الزراعي، إلا أن تذبذب التمويل واعتماده على مخصصات الموازنة العامة أدى إلى تراجع وفشل كثير من المشاريع الزراعية في العراق.

2.2 الدراسات الأجنبية

1.2.2 دراسة (Gale and Collender, 2006)

سعت هذه الدراسة إلى توضيح تطور نشاط الإقراض الفلاحي في الصين وبيان الاتجاهات الحديثة التي اتبعتها الحكومة الصينية وبنوكها لزيادة القروض الفلاحية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قام الباحثان بتحليل مجموعة من الإحصائيات المرتبطة بتطوير الإقراض الزراعي في الصين خلال الفترة (2001-2005)، وقد خلص هذا البحث إلى أنه وخلال السنوات الأولى من الدراسة كان هناك انخفاض في حجم القروض الزراعية نتيجة ارتفاع التكاليف الإدارية لهذه القروض وقلة أرباحها، كما أشارت الدراسة أيضا إلى أن الإقراض الزراعي في الصين سيستمر في الارتفاع طالما استمر الاقتصاد الصيني في النمو.

2.2.2 دراسة (Eze et al, 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور سياسات التمويل الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية في نيجيريا، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قام الباحثون بتحليل جهود الحكومة النيجيرية ضمن هذا المجال من خلال عرض ومناقشة مجموعة من الإحصائيات والأرقام، وقد خلصت هذه الدراسة في الأخير إلى نتيجة أساسية مفادها أن الحكومة النيجيرية قد بذلت جهودا معتبرة في تأسيس سياسات تمويلية زراعية ناجحة شملت مخططات وبرامج ومؤسسات، لكنها لم تكن قادرة على دعمها بميزانية كافية، كما رافق تنفيذها في كثير من الأحيان فساد مالي وإداري كبير.

3.2.2 دراسة (Inten et al, 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة آليات تمويل البنوك الزراعية للنشاط الفلاحي في عدة دول هي: إيران، السودان، ماليزيا، إندونيسيا، والصين، ولتحقيق الهدف السابق الذكر تم الاعتماد على مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بالتمويل الزراعي في هذه البلدان، وقد خلصت هذه الدراسة في الأخير إلى عدة نتائج أبرزها: استخدام البنوك الزراعية الصينية للقروض الربوية وبالتالي فهي تعرض قروض ربوية مرنة ذات أوقات دفع مرنة، أما البنوك الزراعية في بقية الدول فهي تموّل القطاع الفلاحي تمويلا إسلاميا ففي السودان وإيران هناك شراكة تمويل وربح مستمر، وفي ماليزيا واندونيسيا تتم من خلال عقود ربح ثابتة كالتورق وبيع الوفاء.

وتتميز الدراسة الحالية عن كل الدراسات السابقة من حيث مكان التطبيق حيث طبّقت هذه الدراسة في الجزائر وبالضبط بولاية أدرار، فرغم وجود عدد معتبر من الدراسات السابقة التي تطرقت لسبل تمويل القطاع الزراعي في الجزائر إلا أنها تناولت ولايات أخرى ذات طابع زراعي بالأساس، كما تتميز هذه الدراسة بالظرفية الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري

- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية (في الدول النامية خصوصا) وضرورة امتداد الائتمان الفلاحي إلى الملكية والمرافق الأساسية وتنمية الريف؛
- ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير؛
- الضمانة الأولى لسداد القروض الفلاحية هو الإنتاج الزراعي هذا في حالة نجاحه، لكنه يكون عرضة للتلف في مراحل نموه أو نقله أو تخزينه أو عرضه في الأسواق، كما أن أسعار المحاصيل الزراعية قد تتغير تبعا للعوامل المؤثرة على عرض وطلب السلع الزراعية مسببة تذبذب الأسعار ليس فقط أثناء الموسم بل ومن موسم لآخر، مما يجعل إمكانية الفلاّح في تسديد ديونه مسألة محفوفة بالمخاطر واللا يقين وعدم التأكد. **(الكليدار وآخرون، 2010، ص 04)**

2.3 شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي:

حتى تكون سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي ناجعة وفعّالة يجب أن تراعى الأسس التالية: **(النمري، 1999، ص 15)** **(بن سمينة، 2006، ص ص 30-31)**

- تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرض حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي؛
- يجب أن يأخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار تقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة نسبيا نظرا للإمكانيات المحدودة للفلاحين وكذا تغير أسعار المحاصيل؛
- منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية، ذلك لأن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة وهذا يقيّد من طاقاتهم على الاقتراض؛
- على البنك المقرض أن يضع خطة بسيطة يوضّح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من القروض واستخدامها في الوقت المناسب؛
- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بإلتزاماتهم تجاه البنك، ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم أساليب الإنتاج الحديثة سواءً عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج، أو عن طريق عرض تسويق منظم وفعّال للمنتجات الزراعية؛
- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة تراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين، وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم البنوك حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.
- كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي، يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الزراعية لدى المؤسسات المتخصصة؛
- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط، وإنما يجب عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها؛
- يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيراد يكفي لتسديد القرض ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح؛
- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل حتى تسهل عملية الدفع؛

- على البنوك المقرضة للقطاع الفلاحي أن تتبع سياسة ضمانات فعّالة، ففي حالة القروض القصيرة الأجل تكون الضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو رهن المعدات والمحاصيل والمواشي، وفي حالة القروض الطويلة الأجل تكون الضمانات أعلى كرهن الأراضي والعقارات، كل ذلك إلى جانب ضرورة طلب الضمانات المكمّلة كالتأمينات على الحياة والأخطار.

3.3 دور القروض الفلاحية في تمويل القطاع الفلاحي

يعتبر التمويل أحد العناصر الأساسية التي تساعد على إحداث التنمية في كافة القطاعات والأنشطة، وفي قطاع الفلاحة لا يقتصر دور التمويل على تنمية القطاع الزراعي فقط بل يساهم في تنمية المجتمع وبالتالي رفع مستوى معيشة السكان (**الششتاوي وآخرون، 2016، ص 225**)، كما يلعب تمويل القطاع الفلاحي دورا حيويا في تطوير النشاط الاقتصادي من خلال إنتاج السلع والخدمات الزراعية باستخدام الموارد المحلية. (**Achmad et al, 2017, P 157**)

ويعد القرض الفلاحي أداة فعّالة لا غنى عنها من أجل التوسع في النشاطات الاقتصادية المختلفة وخصوصا الزراعية منها، وذلك كونه يعد أحد مصادر الزراعة الهامة، كونه يسّهل استخدام رؤوس الأموال بصورة تكون فيها أكثر إنتاجا، إذ أنه ينقلها من أشخاص لا يستطيعون استغلالها إلى آخرين يمكنهم استثمارها في المشاريع الزراعية المختلفة، وحل المشاكل التمويلية التي يعاني منها المزارعون، والتي تتمثل في قلة رأس المال اللازم لعملية الإنتاج الزراعي وتحسين دخولهم. (**المشهداني والعتابي، 2013، 106**)

وعموما فإن القرض الفلاحي يؤدي دورا هاما في النشاط الزراعي يمكن توضيحه في النقاط التالية: (**لمحنط وآخرون، 2019، ص 836**)

-الإفراصة للمنتجين للحصول على رأس المال اللازم، كما أن تطور تقنيات الإنتاج تز د من الحاجة للإقراض الفلاحي من أجل إحداث التوازن بين الموارد الاقتصادية.

– تمكين المزارعين من مسايرة التكنولوجيا الزراعية الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والدخل مقارنة بممارسة الزراعة التقليدية.

– توفر الإقراض الزراعي في الوقت المناسب وبالمقدار المطلوب يساهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية.

– الرفع من كفاءة تخصيص الموارد مما يؤدي إلى الرفع من مقدرة المنتجين على تعظيم الأرباح ومستوى الكفاءة الإنتاجية، لأنه إذا كان رأس المال محدودا بالنسبة للموارد الأخرى فإن إضافة مزيد منه يزيد من الكفاءة الاقتصادية لجميع الموارد، ومنه يمكن أن يرفع الكفاءة التخصصية في الزراعة.

– يمّكن الإقراض الفلاحيلممارسين للنشاط الزراعي من الاستفاد من المدخلات السوقية وغير السوقية في تخفيض تكاليف التوليفات المستخدمة في الإنتاج، ويزيد من مقدرتهم على تحمل المخاطرة، فهو يسمح لهم بتبني طرق وأساليب إنتاج يفة ووسائل إنتاج مبتكرة ومنه زيادة كفاءتهم التكنولوجية.

4. الإطا– التطبيقي للبحث:

1.4 لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) والمجمّع الجهوي للإستغلال بأدرار:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 106/82 (**الجريدة الرسمية، 1982**)، حيث أوكلت إليه مهمة تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى الحرف التقليدية في الأرياف وكذا المهن والحرّفة عامة جم ظ

المنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيّا كان نوع نشاطها، وبالتالي فإن إنشاؤه يكون قد خفف عن البنك الوطني الجزائري جانبا مهمّا من التمويل وهو الائتمان الفلاحي، ونظرا للأهمية التي اتسم بها فقد فرض نفسه بين مختلف هذه البنوك في ظل التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق والدخول في المنافسة. (**القزويني، 2011، ص 63**)

وهو مؤسسة ذات أسهم حيث بلغ رأس مالها مليار دينار جزائري وعدد فروعها سنة 1985 إلى 185 فرعا و29 مديرية جهورية، وتطور إلى أن أصبح رأس مالها مليارين ومائتي مليون دينار جزائري (2.200.000.000.00 دج)، ومع مرور الزمن وفي نهاية سنة 2019 بلغ عدد وكالاتها أكثر من 320 وكالة يخضعون لسلطة 38 مديرية جهوية، ورأس مال اجتماعي يقدر بـ 54.000.000.000.00 دج، كما يشغل البنك أكثر من 7000 عامل مابين إطار وموظف.(**, Consulté le 11/04/2020 à 23 h10 www.badr-bank;dz**)

أما فيما يخص المجمّع الجهوي للإستغلال بأدرار فقد تم إنشاؤه بالموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي وذلك بالبنك الوطني الجزائري، وبمقتضى المرسوم التنفيذي 106/82 تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير، ليتم إنشاء وفتح أبواب الوكالة وكان مقرها الاجتماعي مسكنا لأحد الخواص مؤجر بشارع العربي بن مهيدي بوسط مدينة أدرار، وفي سنة 1988 ارتقت هذه المجموعة إلى مصاف المديريات الجهوية التابعة للبنك حيث انضوى تحت إشرافها كل من وكالات أدرار وتيميمون ورقان وأولف وكان عدد عمالها آنذاك 60 عاملا يتوزعون بين الوكالات والمديرية. (**إدارة المجمّع الجهوي للإستغلال (BADR) بأدرار، 2020**)

وفي سنة 1992 تم إلغاء المديرية الجهوية بولاية أدرار واستبدالها بوكالة مركزية وبقي هذا الوضع إلى غاية 1998، أين أصبحت وكالة محلية فقط وتم إثر ذلك تقليص عدد العمال إلى خمسين عاملا وجه الكثير منهم إلى مديريات ووكالات أخرى، وفي مطلع سنة 2001 تم استرجاع المديرية الجهوية وأطلق عليها اسم المجمع الجهوي للاستغلال وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية نهاية سنة 2019 حوالي 95 عاملا يتوزعون بين الوكالات والمديرية.

ويعد المجمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار الوحيد لمثيلاته من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية وبذلك فهو يقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة له والموزعة على أكبر الدوائر المتواجدة بالولاية وعددها ستة وهي على التوالي: أدرار 252، تيميمون 253، رقان 254، وأولف 406، أوقروت 256، عين صالح 474 (بالنسبة لوكالة عين صالح أصبحت تابعة للمجمع الجهوي بأدرار ابتداء من نوفمبر 2019 بعدما كانت تابعة لمجمع ورقلة سابقا)، كما يعد أيضا المجمع الجهوي للاستغلال بأدرار من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة. (**إدارة المجمّع الجهوي للإستغلال (BADR) بأدرار، 2020**)

2.4. مساهمة قرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي بأدرار خلال الفترة (2014–2019):

يعد قرض الرفيق من أفضل السبل التي جسدت من خلالها السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي، وقد جاء تطبيقا لقانون التوجيه الفلاحي الصادر بتاريخ 02 أوت 2008، حيث تم إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ 05 أوت 2008.

1.2.4 تعريف قرض الرفيق:

هو عبارة عن قرض استغلالي موسمي يقدمه البنك للفلاّح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال السنة، وهو بمعدل فائدة مدعمة بنسبة 100% من طرف الدولة، أي أن الخزينة العمومية تتحمل أعباء فوائد هذا القرض كاملة في حالة التزام المستفيد منه بتسديده في آجاله القانونية المحددة بسنة واحدة حسب الاتفاقية، إلا أنه في حالة القوة القاهرة يمكن استفادة الزبون من تمديد آجال تسديد القرض لسنة إضافية أخرى، بناءً على طلبه المسبق المرفوق بالوثائق الثبوتية لعدم القدرة على السداد.(**إدارة المجمّع الجهوي للإستغلال (BADR) بأدرار، 2008، ص 01**)

ويموّل هذا القرض العديد من النشاطات الفلاحية وشبه الفلاحية، ومن أهمها نذكر: (**إدارة المجمّع الجهوي للإستغلال (BADR) بأدرار،2008، ص 01**)

- الزراعة بشتى أنواعها (حبوب، خضر، فواكه ...)؛
- تربية الدواجن؛
- تغذية الأنعام بالنسبة لمربي الأغنام والأبقار؛
- نشاطات التعاونيات الفلاحية، التجمعات، الجمعيات، فيدراليات أو وحدات المصالح فلاحية.

2.2.4 ملف قرض الرفيق:

للحصول على قرض الرفيق يجب على الفلاح تقديم ملف إداري وملف تقني للبنك: (**إدارة المجمّع الجهوي للإستغلال (BADR) بأدرار، 2008، ص 01**)

أ. ملف إداري: ويحتوي على الوثائق الإدارية التالية: طلب خطي للقرض، شهادة ميلاد أصلية، شهادة إقامة، نسخة من بطاقة الهوية، بطاقة أو شهادة فلاح، بيان يثبت حق الانتفاع أو الملكية للمستثمرة، شهادة عدم المديونية من شركة توزيع الكهرباء والغاز (SONELGAZ).

ب. ملف تقني: يحتوي على الوثائق التالية: الفواتير النموذجية للمواد واللوازم موضوع القرض، بطاقة تعريفية للمستثمرة الفلاحية، دراسة تقنية اقتصادية للمشروع، تقديم ضمان عيني أو شخصي للقرض، تقرير الخبرة (لتحديد قيمة الضمان)، الترخيص باقتناء الأسمدة.

3.2.4 تطور قرض الرفيق خلال المواسم الفلاحية (2014–2019):

أ. شعبة الحبوب:

يوضح الجدول رقم (01) المشاريع الممولة في إطار قرض الاستغلال الرفيق لزراعة الحبوب المتمثلة أساسا في القمح الصلب والذرة الصفراء، إضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم (01): تطور تمويل شعبة الحبوب حسب المواسم الفلاحية (2014–2019)

الموسم الفلاحي	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2015/2014	71	317 080 357.10
2016/2015	79	378 032 110.21
2017/2016	82	384 793 180.81
2018/2017	99	523 203 277.00
2019/2018	105	499 872 500.00
2020/2019	165	721 099 906.78

Source: (BADR GRE Adrar, 2020)

يتبين من خلال الجدول السابق التطور الحاصل والزيادات التي تعرفها عدد المشاريع الممولة بهذا القرض في شعبة الحبوب موسما بعد آخر، حيث أنه وعلى مدار المواسم الفلاحية للبحث يعرف منحنى التمويل تطورا، حيث بلغ أقصى حد له خلال الموسم الأخير 2020/2019 بحوالي 165 مشروع ممول بزيادة قدرها 132% عما كان عليه في موسم الأساس 2015/2014، ويلاحظ أن وتيرة الزيادات في المواسم الأولى كانت أحيانا متزايدة وأحيانا أخرى متناقصة، غير أنها عرفت ارتفاعا كبيرا خلال الموسم الفلاحي الأخير بزيادة قدرها 60 مشروعا ممولا، ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التوسع الحاصل في عمليات استصلاح الأراضي الزراعية على مستوى إقليم ولاية أدرار، حيث تم استلام العديد من الفلاحين لعقود الامتياز للأراضي الفلاحية التي استفادوا منها منذ سنوات هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضمان تسويق المحصول من الحبوب، حيث تتكفل تعاونية الحبوب والبقول الجافة (CCLS) بشراء القمح الصلب، والديوان الوطني لتغذية الأنعام (ONAB) بشراء الذرة الصفراء.

ولتوضيح ذلك أكثر يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور تمويل شعبة الحبوب حسب المواسم الفلاحية (2014–2019)

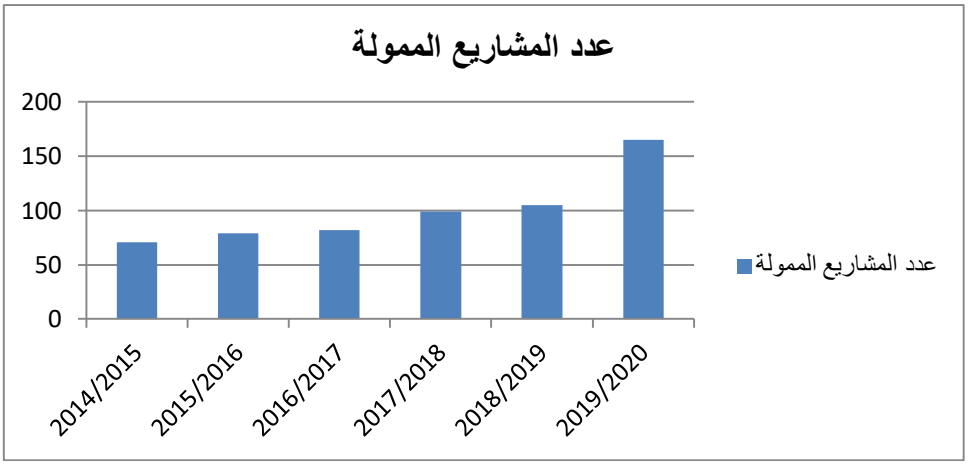

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم 01.

ب. شعبة الخضروات:

يوضح الجدول (رقم 02) مشاريع زراعة الخضر والفواكه المتمثلة أساسا في البطاطا، الطماطم، البطيخ الممولة في إطار قرض الاستغلال الرفيق، إضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم (02): تطور تمويل شعبة الخضروات حسب المواسم الفلاحية (2014–2019)

الموسم الفلاحي	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2015/2014	04	11 047 231.00
2016/2015	04	9 921 743.00
2017/2016	05	14 950 652.00
2018/2017	03	7 778 691.28
2019/2018	02	8 859 429.00
2020/2019	01	6 289 065.00

Source : (BADR GRE Adrar, 2020)

يتضح من خلال الجدول (02) أن تمويل شعبة الخضروات بهذا القرض كان ضعيفا، حيث عرف استقرارا في الموسم الفلاحي 2016/2015، ليرتفع بعدها في الموسم الفلاحي 2017/2016 بزيادة مشروع واحد، ثم بعدها ينخفض تدريجيا خلال المواسم الثلاثة الأخيرة، ويعود السبب في ذلك إلى لجوء الفلاحين إلى عملية التمويل الذاتي لمشاريعهم بدل التقدم لطلب قروض بنكية، باعتبار أن الاستغلال في هذه الشعبة لا يتطلب أموالا كبيرة مقارنة بالاستغلال في شعبة الحبوب.

ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور تمويل شعبة الخضروات حسب المواسم الفلاحية (2014–2019)

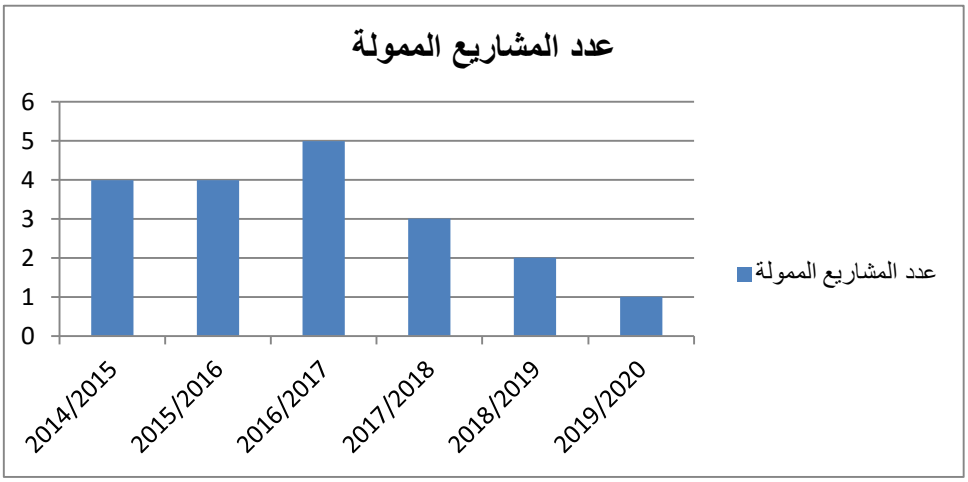

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم 02.

ج. شعبة تربية الدواجن:

يوضح الجدول (رقم 03) مشاريع تربية الدواجن الممولة في إطار قرض الاستغلال الرفيق بالإضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم (03): تطور تمويل شعبة تربية الدواجن حسب المواسم الفلاحية (2014-2019)

الموسم الفلاحي	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2015/2014	02	5 755 488.00
2016/2015	06	11 057 130.00
2017/2016	04	17 230 554.00
2018/2017	04	9 046 646.00
2019/2018	03	14 123 705.00
2020/2019	01	9 995 082.00

Source: (BADR GRE Adrar, 2020)

يتبين من خلال الجدول (03) أن عدد المشاريع الممولة عرفت ارتفاعا خلال الموسم الفلاحي 2016/2015 بنسبة 200%، لتبدأ في الانخفاض التدريجي خلال المواسم الفلاحية الموالية، ويعود السبب في ذلك إلى نوعية الضمان (ضمان عقاري أو ضمان شخصي) التي يشترطها البنك من جهة، وكذا قصر فترة دوران المنتوج من جهة أخرى، وهو ما يؤدي بالفلاحين إلى تمويل مشاريعهم في هذه الشعبة ذاتيا.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور تمويل شعبة تربية الدواجن حسب المواسم الفلاحية (2014-2019)

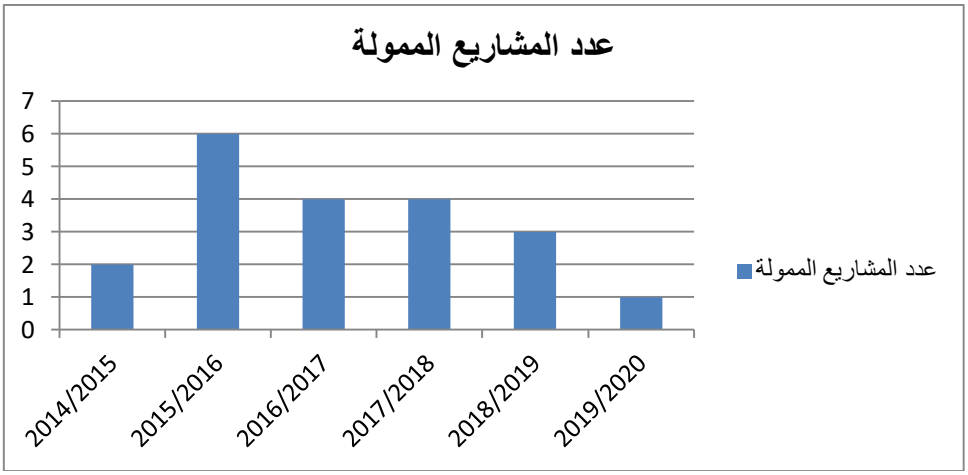

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم 03.

3.4 مساهمة قرض التحدي:

يوجه هذا القرض إلى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA).

1.3.4 تعريف قرض التحدي:

هو عبارة عن قرض استثماري يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وكذا لتطوير الأراضي الفلاحية الموجودة سواء المملوكة للخواص أو تلك التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وهو بنسبة فائدة مدعمة جزئيا. **(إدارة المجمّع الجهوي للإستغلال (BADR) بأدرار، 2012 أ، ص 02)**

ويمكن الإشارة إلى أهم النشاطات المندرجة في هذا السياق والتي يتم تمويلها بواسطة قرض التحدي: أشغال تحضير تهيئة وحماية الأراضي، تطوير السقي الفلاحي، إنشاء وتجهيز وعصرنة المستثمرات الفلاحية، تدعيم قدرات الإنتاج، تثمين المنتوجات الفلاحية، وتربية المواشي، حماية وتطوير الثروة الحيوانية والنباتية، اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج، إنجاز المنشآت الخاصة بتخزين وتحويل وتعليب المنتوجات الفلاحية، الإنتاج الحرفي.

2.3.4 حدود مبلغ القرض وتركيبة المشروع:

هناك حد أعلى وحد أدنى لمبلغ القرض ويكون كما يلي: **(إدارة المجمّع الجهوي للإستغلال (BADR) بأدرار،2012 أ، ص 02)**

– **الحد الأدنى**: 01 مليون دينار جزائري (000 000 1 دج).

– **الحد الأعلى**: 100 مليون دينار جزائري (000 000 100 دج).

أما تركيبة المشروع فهناك حالتين: **(إدارة المجمّع الجهوي للإستغلال (BADR) بأدرار، 2012 أ، ص 02)**

الحالة الأولى: تكون تركيبة المشروع على النحو التالي:

– 90% من قيمة المشروع عبارة عن قرض التحدي.

– 10% من قيمة المشروع عبارة عن مساهمة شخصية.

ويستفيد الزبون من هذه الحالة إذا كانت مساحة المستثمرة تقل عن 10 هكتار وكان النشاط المرغوب هو استصلاح الأراضي فقط .

الحالة الثانية: تكون تركيبة المشروع على النحو التالي:

– 80% من قيمة المشروع عبارة عن قرض التحدي.

– 20% من قيمة المشروع عبارة عن مساهمة شخصية.

ويخضع الزبون لهذه الحالة إذا كانت مساحة المستثمرة تفوق 10 هكتارات مهما كان نوع النشاط، أو مساحة المستثمرة تقل عن 10 هكتارات والنشاط المرغوب غير استصلاح الأراضي.

3.3.4 سعر الفائدة:

تدعم الخزينة العمومية جزئيا الفائدة المحسوبة على هذا القرض على النحو الآتي: **(إدارة المجمّع الجهوي للإستغلال (BADR) بأدرار، 2012 أ، ص 02)**

– نسبة الفائدة 0 % خلال الخمس سنوات الأولى.

– نسبة الفائدة 01 % خلال السنة السادسة والسابعة.

– نسبة الفائدة 03 % خلال السنة الثامنة والتاسعة.

– ابتداءً من السنة العاشرة يتحمل المقترض كل نسبة الفائدة الجاري العمل بها وهي 5.25%.

4.3.4 مدة القرض:

متوسط الأجل تقدر مدته بـ 07 سنوات وتنقسم إلى:

– السنة الأولى سنة الاستعمال.

– السنة الثانية سنة التأجيل.

– السنوات من الثالثة إلى السابعة سنوات الاهتلاك أو التسديد.

طويل الأجل تصل مدته إلى 15 سنة وتنقسم إلى:

– السنتين الأولى والثانية سنوات الاستعمال.

– السنوات من الثالثة إلى السابعة سنوات التأجيل.

– السنوات من الثامنة إلى الخامسة عشر سنوات الاهتلاك أو التسديد.

5.3.4 ملف قرض التحدي:

يتكون الملف من الوثائق التالية: طلب خطي للقرض، شهادة ميلاد أصلية، دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، دراسة تقنية اقتصادية للمشروع منجزة من طرف مكتب دراسات معتمد (BNEDER)، نسخة من بطاقة الهوية، بطاقة أو شهادة فلاح، عقد الملكية أو عقد الامتياز، شهادة إثبات المشروع، الفواتير النموذجية، قرار الاستفادة من الدعم في حالة وجوده، رخصة البناء في حالة الرغبة في انجاز منشآت داخل المستثمرة، شهادة الاعتماد الصحي في حالة الرغبة في انجاز المشاريع المتعلقة بتربية الدواجن والمواشي، رخصة الري لحفر الآبار في حالة الرغبة في حفر بئر ارتوازي أو بئر صغير للسقي. (**إدارة المجمّع الجهوي للإستغلال (BADR) بأدرار، 2012 ب، ص 02**)

6.3.4 تطور قرض التحدي خلال الفترة (2014–2019):

أ. شعبة الحبوب:

يوضح الجدول أدناه (رقم 04) عدد المشاريع المخصصة لزراعة الحبوب الممولة في إطار قرض الاستثمار التحدي بالإضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم (04): تطور تمويل شعبة الحبوب خلال الفترة (2014–2019)

السنوات	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2014	04	126 000 000.00
2015	26	472 000 000.00
2016	19	361 000 000.00
2017	64	1 204 411 142.00
2018	63	1 211 341 131.00
2019	29	516 307 334.00

Source: (BADR GRE Adrar, 2019)

استنادا للجدول رقم (04) يلاحظ أن عدد المشاريع الممولة في إطار القرض الاستثماري التحدي عرفت تذبذبا خلال سنوات الدراسة، حيث كانت في السنة الأولى 2014 أربعة مشاريع فقط وذلك بسبب حداثة هذا النوع من القروض المدعمة جزئيا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لترتفع إلى 26 مشروعا خلال السنة 2015، أي تضاعف العدد إلى أكثر من 6 مرات عما كان عليه في سنة الأساس 2014، ويعود هذا الارتفاع إلى الحملات التحسيسية

والأيام الدراسية التي قام بها البنك على مستوى بلديات الولاية لتعريف الفلاحين بمزايا هذا القرض وإجراءات منحه، غير أن هذا العدد عرف انخفاضا خلال سنة 2016 بمقدار سبعة مشاريع، ويعزى هذا الانخفاض إلى التأخر في منح عقود الامتياز للفلاحين وكذا تجميد عملية كهربة المحيطات الفلاحية، ثم بعدها عرف ارتفاعا كبيرا في سنة 2017 بسبب تلاشي الأسباب السابقة، ليبقى مستقرا خلال السنة 2018 ثم بعدها في السنة 2019 انخفض إلى أكثر من النصف وذلك بسبب عدم توفر المساهمة الشخصية لدى الفلاحين كاملة ضف إلى ذلك تأخر الموردين في تسليم العتاد الفلاحي المستورد بسبب السياسة التجارية المتبعة من طرف الدولة لغرض التقليل من الواردات.

ولتوضيح ذلك أكثر يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (04): تطور تمويل شعبة الحبوب حسب المواسم الفلاحية (2014–2019)

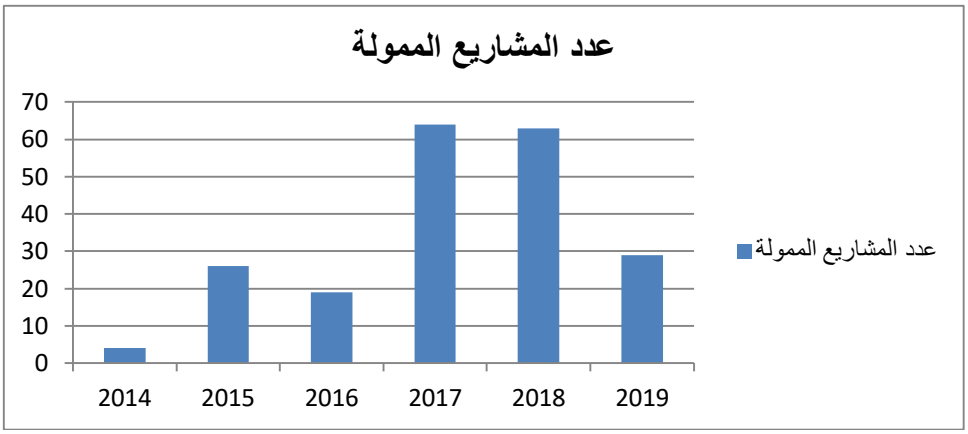

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم 04.

ب. شعبة الخضروات:

يوضح الجدول أدناه (رقم 05) عدد المشاريع الاستثمارية المنشئة لزراعة الخضروات، الممولة في إطار قرض الاستثمار التحدي بالإضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم (05): تطور تمويل شعبة الخضروات خلال الفترة (2014–2019)

السنوات	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2014	43	143 000 000.00
2015	66	189 000 000.00
2016	31	83 000 000.00
2017	51	135 173 507.00
2018	41	122 275 923.00
2019	27	78 202 590.00

Source: (BADR GRE Adrar, 2019)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن عدد المشاريع الممولة في هذه الشعبة عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث قدرت في السنة الأولى 2014 بـ 43 مشروعا ثم ارتفعت في السنة 2015 إلى 66 مشروعا، لتنخفض بعدها إلى 31 مشروعا خلال سنة 2016 ثم 51 مشروعا خلال سنة 2017، وبعدها 41 مشروعا خلال السنة 2018 وأخيرا 27 مشروعا خلال سنة 2019، وعلى العموم فإن تمويل هذه الشعبة في إطار قرض التحدي

يبقى ضعيفا مقارنة بعدد المحيطات الفلاحية المجزأة وعقود الامتياز المسلمة، وذلك بسبب توجه الفلاحين نحو القروض الممنوحة في إطار تدابير الإعانة (ANSEJ, CNAC) باعتبار أن مبلغ القرض حسب هذه الصيغة أكبر من مبلغ قرض التحدي من جهة، ومن جهة أخرى نسبة المساهمة الشخصية أقل من النسبة المطبقة في إطار قرض التحدي.

ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تطور تمويل شعبة الخضروات خلال الفترة (2014–2019)

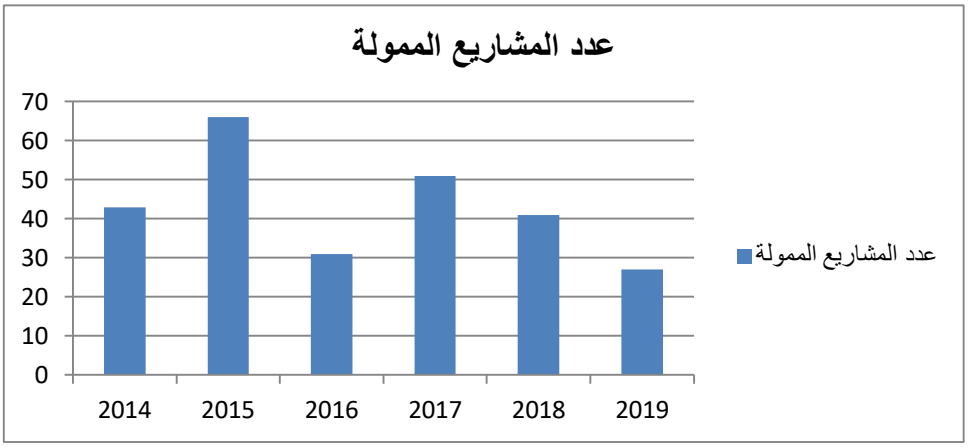

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم 05.

ج. شعبة تربية الدواجن:

يوضح الجدول أدناه (رقم 06) عدد مشاريع تربية الدواجن التي تم إنشاؤها في إطار قرض الاستثمار التحدي، إضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم (06): تطور تمويل شعبة تربية الدواجن خلال الفترة (2014–2019)

السنوات	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2014	01	8 000 000.00
2015	02	12 000 000.00
2016	01	1 800 000.00
2017	00	00
2018	00	00
2019	00	00

Source: (BADR GRE Adrar, 2019)

يتبين من خلال الجدول رقم (06) محدودية التمويل في إطار قرض التحدي لهذه الشعبة مقارنة بالشعب الفلاحية الأخرى، ويعزى ذلك أن أغلب الفلاحين في هذا المجال ليست لديهم الوثائق الرسمية لمستثمراتهم الفلاحية وذلك لرهنها مقابل الحصول على هذا القرض، وبالتالي فإنهم يتجهون نحو التمويل في إطار تدابير الإعانة (ANSEJ, CNAC).

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06): تطور تمويل شعبة تربية الدواجن حسب السنوات

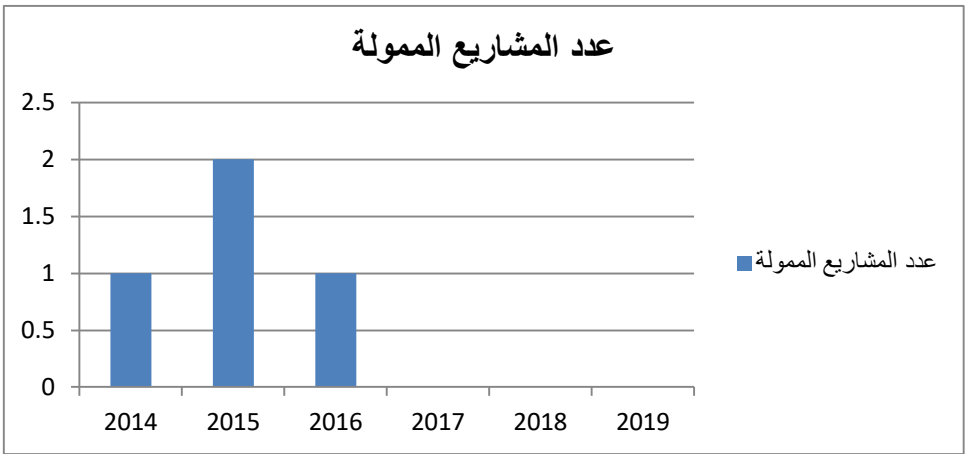

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم 06.

5. خاتمة:

يعتبر القطاع الفلاحي القاعدة الأساسية التي تقوم عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد، وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه في علاقته بباقي القطاعات، ولكون القطاع الفلاحي عرف جملة من الإصلاحات من الاستقلال إلى يومنا هذا، فكذلك الجهاز المصرفي الذي عرف بدوره العديد من الإصلاحات إلى غاية إنشاء بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

1.5 نتائج البحث:

من خلال مختلف النقاط التي تم التعرض لها عبر هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة النتائج التالية:

- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار بدور إيجابي في تمويل المشاريع الفلاحية، وهذا ما يؤدي إلى تنمية وتطوير القطاع الفلاحي بهذه الولاية الفلاحية بامتياز؛
- فيما يخص تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأنشطة زراعة الحبوب من خلال قرض الرفيق الموسمي فقد سجل ارتفاعا متواصلا خلال المواسم الفلاحية بين (2014-2019)، أما فيما يخص تمويله لأنشطة زراعة الخضراوات وتربية الدواجن فقد عرف تذبذبا مستمرا ويعود ذلك إلى لجوء الفلاحين إلى تمويل هذه المشاريع ذاتيا؛
- فيما يخص تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأنشطة زراعة الحبوب والخضراوات وتربية الدواجن من خلال قرض التحدي الاستثماري فقد كان متذبذبا بين ارتفاع وانخفاض خلال فترة الدراسة (2014-2019)، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب أبرزها اتجاه الفلاحين إلى التمويل الاستثماري الطويل الأجل بدعم وكالات (ANSEJ)، (CNAC)، ...، وغيرها؛
- إن قرض التحدي الذي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية لخلق مستثمرات فلاحية جديدة لا يتم بدراسة جدوى اقتصادية حقيقية، وإنما يتم المنح وفقا لخلفيات سياسية واجتماعية؛
- إن واقع الفلاحة في ولاية أدرار وفي الجزائر عموما يستدعي المزيد من الدعم والمساندة لهذا القطاع الإستراتيجي وإعطائه الأولوية في برامج التنمية؛

وتأسيسا على ما سبق ذكره من نتائج تم قبول الفرضية الرئيسية للبحث والقائلة: "لقد ساهمت القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوير محاصيل الحبوب والخضراوات ونشاط تربية الدواجن بولاية أدرار

خلال الفترة (2014-2019)" لكن بتحفظ لأن تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لنشاطي زراعة الخضراوات وتربية الدواجن عرف تذبذبا ملحوظا خلال فترة الدراسة.

2.5 توصيات البحث

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة التوصيات والاقتراحات التالية:

- ضرورة إقامة دورات تحسيسية لتوعية الشباب وتشجيعهم على الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- محاولة وضع سياسة ائتمان فلاحي سليمة ومربحة عن طريق وضع نظام ائتمان محكم يضمن التسيير الجيد للقروض الممنوحة والرقابة المستمرة لعملية منح الائتمان؛
- تسهيل إجراءات منح القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي لتفعيل التنمية المحلية؛
- حل مشكل العقار الفلاحي الذي يعتبر عائقا لكثير من الفلاحين في الحصول على قروض بنكية؛
- ضرورة استكمال هذه الدراسة من خلال إعداد دراسات أخرى تتناول موضوع القروض الفلاحية في الجزائر وسبل ترقيتها وتعزيز مساهمتها في دعم القطاع الفلاحي الجزائري.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية

- الجريدة الرسمية الجزائرية (16 مارس 1982)، المرسوم رقم 82/206 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.
- الزبيدي حمزة محمود، (2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الورّاق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- الششتاوي محمد سعيد أمين، والي نجلاء محمد محمد، جادو السيد حسن محمد، يونس إيمان رمضان محمد، (2016)، الآثار الاقتصادية للتمويل الزراعي على الفجوة القمحية في مصر، مجلة حوليات العلوم الزراعية بمشتهر، مصر، المجلد (54)، العدد (03)، ص ص: 725-736.
- القزويني شاكر، (2011)، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر.
- الكليدار قصي، الدباش عبد الله، ناصر سعد عزيز، (2010)، أثر التسليف الزراعي الخاص على الإنتاج الزراعي، مجلة آداب المستنصرية، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، العدد (52)، ص ص: 01-10.
- المجمّع الجهوي للاستغلال (BADR) بأدرار، (2008)، القرض الاستغلالي الرفيق، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.
- المجمّع الجهوي للاستغلال (BADR) بأدرار، (2012) أ، القرض الاستثماري التحدي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.
- المجمّع الجهوي للاستغلال (BADR) بأدرار، (2012) ب، كيف تكوّن ملف قرض استثمار "التحدي"، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.
- المجمّع الجهوي للاستغلال (BADR) بأدرار، (2020) ب، وثائق داخلية خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.
- المشهداني عبد الله محمد جاسم، العتابي حسين عاشور جبر، (2013)، دور السياسات الائتمانية في التنمية الزراعية: دراسة عن نشاط المصرف الزراعي التعاوني، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد (08)، العدد (23)، الفصل الثاني، ص ص: 104-112.
- الموسوي رحمن حسن، (2013)، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- النمري خلف بن سليمان بن صالح، (1999)، الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر.
- بن سمينة دلال، (2004)، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000): دراسة حالة بنك BADR – وكالة بسكرة، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

– بن سمينة عزيزة، بن سمينة دلال، (2006)، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

– بوطورة فضيلة، زغلامي مريم، (2017)، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر: دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد (04)، العدد (07)، ص ص: 52–67.

– شيحة مصطفى رشدي ، (1999)، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، ط1، الإسكندرية.

– لمحنط عائشة، محيرق فوزي، ريمي عقبة، (2019)، محددات الطلب على التمويل المصرفي الزراعي: دراسة حالة ولاية الوادي، الملتقى الدولي السابع حول: اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

– محمد عمر حميد مجيد، (2018)، القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (24)، العدد (106)، ص ص: 324–337.

– محمود عبد الله عبد الرحمان محمد، (2010)، دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي في السودان دراسة حالة: بنك الشمال الإسلامي للفترة من 2005–2008 م، مذكرة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

1.6 المراجع باللغة العربية

- Achmad Soediro, Inten Meutia, Liliana, (2017), The effectiveness of bank financing to the productivity of agricultural sector in South Sumatera, Journal Manajemen Dan Bisnis Sriwijawa, Vol.(15), No.(03), PP : 156-163.
- Ariful Islam, Rayhan Islam, Mahmudul Hasan Siddiqui, Luthful Karim, (2014), Importance of Agricultural credit for rural development of Bangladesh : A descriptive approach, International Journal of Economics, Finance and Management Sciences, Vol.(02), No.(01), PP : 68-83.
- BADR.GRE Adrar, (2019), Situation des crédits d'investissement, 1rrêtée au 31/12/2019.
- BADR.GRE Adrar, (2020), Situation des crédits d'exploitation, Arrêtée au 31/03/2020.
- Eze Christopher C, Lemchi J.I, Ugochukwu A.L, Eze V.C, Awulonu C.A.O, Okon A/X, (2010), Agricultural financing policies and rural development in Nigeria, The 84 th Annual Conference of the Agricultural Economics Society, Edinburgh, UK.
- Gale Fred, Collender Robert, (2006), New direction in china's Agricultural lending, Electronic Outlook Report from Economico Research Service, United States Departement of Agriculture (USDA), New York, USA, PP : 01-22.
- Inten Meutia, Mohamad Adam, Titin Vegirawati, (2017), Comparative analysis of agricultural financing in some countries, Tazkia Islamic Finance and Business Review, Vol.(11), No.(01), PP : 15-38.
- www.badr-bank.dz, Consulté le 11/04/2020 à 23h10.